زعماء الأحزاب السياسية بالمغرب: زيارة ثاباتيرو لسبتة ومليلية المحتلتين تتناقض مع سياسة حسن الجوار

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

صعد المغرب لهجته المنددة لزيارة قام بها خوسي لويس ثاباتيرو رئيس الحكومة الاسبانية يومي الثلاثاء والاربعاء الماضيين الى مدينتي مليلية وسبتة اللتين يؤكد المغرب انهما ارض مغربية تحتلهما اسبانيا.

ونشرت وسائل الاعلام الرسمية المغربية تصريحات عدد من زعماء الأحزاب السياسية قالوا فيها أن زيارة ثاباتيرو رئيس الحكومة الإسبانية لكل من سبتة ومليلية المحتلتين لا تتناسب والمستوى الحالي الذي بلغته العلاقات الثنائية وتتناقض مع سياسة حسن الجوار مع المغرب.

وقال عباس الفاسي الأمين العام لحزب الاستقلال المشارك بالحكومة إن زيارة ثاباتيرو لكل من سبتة ومليلية «مست بكل صدق مشاعر الشعب المغربي» معربا عن أمله في أن يفتح باب المفاوضات حول المدينتين في «أقرب وقت».

ووصف سعد الدين العثماني الأمين العام لحزب العدالة والتنمية الاصولي المعتدل هذه الزيارة بأنها «بمثابة استفزاز لشعور جميع المغاربة الذين يعتزون بمغربية مدينتي سبتة ومليلية ويرغبون في تصفيتها من الاستعمار»، مستغربا من كون إسبانيا «لم تبادر الى فتح الحوار مع المغرب الذي طالب بذلك منذ فترة».

ودعا التهامي الخياري الكاتب الوطني لجبهة القوى الديمقراطية الى أن يتدارك الإسبان «هذا الخطأ السياسي»، معربا عن الأمل في أن «أن يفتح كل من المغرب وإسبانيا حوارا مثمرا للقضاء على آخر ما تبقى من الاستعمار على الصعيد الدولي».

وقال عبد الرحيم الحجوجي رئيس حزب القوات المواطنة أن هذه الزيارة أتت في وقت كانت إسبانيا على علم بأن علاقاتها مع المغرب «أصبحت تأخذ مسارا طيبا يجب التأكيد فيه على الأخذ بالمصالح المستقبلية بين البلدين».

واكد مجاهد الأمين العام لحزب اليسار الاشتراكي الموحد رفض الحزب لهذه الزيارة، معتبرا أن هذا السلوك «هو بمثابة استفزاز لمشاعر كل المغاربة»، وداعيا مجددا الحكومة الاشتراكية الإسبانية «لتغليب الحكمة وتغليب المصالح الاستراتيجية للبلدين وللشعبين الشقيقين حتى يتمكن المغرب من تصفية الاستعمار فوق أراضيه».

كما حث عبد الله فردوس عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الدستوري اليمني المعارض الحكومة الاسبانية على «الرجوع الى صوابها خاصة وأن الإسبان لهم نفس مشكل سبتة ومليلية بالنسبة لجبل طارق».

وذكر محمد كرين عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية أن زيارة ثاباتيرو «غير مواتية»، وأن الحزب يرفضها «خاصة أنها لم تغير أي شيء في عمق مشكل مدينتين ما زالتا تحت الاحتلال الأجنبي».

ولا تزال مشاعر الغضب والاستياء مسيطرة على الشارع السياسي والمدني المغربي، على الرغم من أن رئيس الحكومة الإسبانية خوسيه لويس ثاباتيرو قد أنهى زيارته الأربعاء لمدينتي سبتة ومليلية اللتين تعتبرهما الرباط «ثغرين مغربيين محتلين».

وفي هذا الصدد وصف وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية محمد نبيل بن عبد الله زيارة رئيس الحكومة الإسبانية الى المدينتين المحتلتين بأنها «غير ملائمة».

وأضاف في تصريح للقناة التلفزية الثانية المغربية «دوزيم»، أن هذه الزيارة «تأتي في سياق لا يتناسب والسيرورة العامة التي نعرفها ونريدها»، معتبرا أن هذه الزيارة «لن تأتي بجديد بخصوص طبيعة المشكل المطروح بالنسبة للمدينتين السليبتين».

في الأثناء أكدت مجموعة من القيادات الحزبية المغربية أنه قد آن الأوان لكي تسلم إسبانيا مدينتي سبتة ومليلية للمغرب.

وعلى المستوى الشعبي لا تزال مدينتا تطوان والناعور في الشمال المغربي، تعيشان، حسب المتتبعين، على إيقاع وقفات احتجاجية ومظاهرات شعبية غاضبة، على اعتبار أن المدينتين تعتبران بوابتين لمدينتي سبتة ومليلية.

ورفع المتظاهرون أثناء زيارة ثاباتيرو للمدينتين شعارات مطالبة برحيل إسبانيا، ومنددة بزيارة رئيس الحكومة الإسبانية للمنطقة، التي اعتبرت استفزازا لمشاعر المغاربة، وتكريسا لواقع الاستعمار.

وكان من بين المتظاهرين مواطنون قدموا من داخل مدينتي سبتة ومليلية، وقالوا في تصريحات بثها التلفزيون المغربي، إن هذه الزيارة لها طابع سياسي لكسب الدعم في الانتخابات المقبلة، التي ستجرى خلال العام المقبل.

كما توجهت تصريحات أخرى باللغة الإسبانية للشعب الإسباني تطالبه بأن ينتبه للتاريخ وللجغرافيا، حتى يتوقف عن اعتبار المدينتين إسبانيتين، وأنه لا مجال لمناقشة وضعيتهما الحالية، كما يردد المسؤولون الإسبان.

وكانت الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة الإسبانية مناسبة لتأسيس لجنة تنسيق من قبل الأهالي في المنطقة. وقامت هذه اللجنة بتسليم رسالتي احتجاج للقنصلين الإسبانيين في كل من مدينتي الناعور وتطوان المغربيتين.

وعكست الصحافة المغربية موجة الاستياء، التي وحدت كل الأطياف السياسية المغربية، إذ اعتبرت يومية «العلم» الناطقة بلسان حزب الاستقلال اليميني المشارك في الحكومة أن «زيارة ثاباتيرو لسبتة ومليلية المحتلتين، هي خضوع للأوساط الاستعمارية وإضرار بالعلاقات بين البلدين..»».

كما نقلت يومية «الاتحاد الاشتراكي» الناطقة بلسان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حملة التنديد، التي سادت أوساط المجتمع المدني، بسبب هذه الزيارة. وقال حسن عبد الخالق الصحافي والنائب البرلماني عن حزب الاستقلال إن زيارة ثاباتيرو «غير ودية بكل المقاييس، لكونها تسير في الاتجاه المعاكس للتطور، الذي تشهده العلاقات المغربية الإسبانية، بعد وصول الاشتراكيين الى سدة الحكم في إسبانيا».

وأعرب عن أسفه كون زيارة ثاباتيرو تتم من قبل أول رئيس حكومة إسباني اشتراكي، مذكرا بأن اليمين الإسباني في شخص خوسيه ماريا أثنار رئيس الحكومة السابق لم يجرؤ على القيام بمثل هذه الزيارة.

ورغم التطمينات الإسبانية، التي حاولت أن تخفف من وقع الزيارة على الرباط، فإنها كانت مناسبة لوضع المدينتين المغربيتين المحتلتين في صلب الاهتمام الشعبي مجددا، وقد تطلق الشرارة الأولى للقيام بخطوات قد تكون تصعيدية للمطالبة بتحرير المدينتين، حسب بعض المراقبين.

وتقع مدينة سبتة في أقصى شمال المغرب على الساحل وقد احتلها البرتغاليون عام 1415 ثم الإسبان عام 1580 . وبعد أن أصبح «المغرب الإسباني» جزءا من المملكة المغربية احتفظت إسبانيا بسبتة. أما مليلية فتديرها إسبانيا منذ عام 1497 .

ومنذ عام 1992 تتمتع المدينتان بالحكم الذاتي، ولذلك فإنهما لا تندرجان في إطار قاعدة البيانات الانتخابية في إسبانيا.

الصحافة الفرنسية تصعد حملتها ضد الرموز الإسلامية باسم حرية التعبير ووزير الداخلية ينتقد مواقف المسلمين

باريس ـ «القدس العربي» ـ من شوقي أمين:

أشعلت الصحافة الفرنسية نار الفتنة بتبنيها استراتيجية التصعيد في الاستمرار في نشر الرسوم الكاريكاتورية المهينة لسيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، ولقد قررت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية من اليسار نشر رسمين من الـ 12 رسما بعد نقاش طويل دام ساعات في قاعة التحرير.

ونشرت الصحيفة ملفا كاملا حول موضوع الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للمسلمين ورموزهم المقدسة مع نية واضحة في تغليب ما أسموه حق حرية التعبير المقدس أكثر من قداسة أي دين أو معتقد.

وفي تبريرها لإعادة نشر تلك الرسوم قالت الصحيفة «إن الخيار الذي قامت به الصحيفة، إنما ينطلق من حرصنا على فهم وتأكيد مبدأ وقيم تضررت بسبب افتعال أزمة مبالغ فيها بالنظر الى موضوع النقاش المطروح» في عملية استخفاف واضحة بمشاعر المسلمين.

وتجنبت «ليبيراسيون» نشر الرسم الذي يظهر شخصا تمثيليا للرسول الكريم معتمرا عمامة عليها قنبلة لأن ذلك من شأنه حسبها أن «يؤسس للبس وغموض غير مقبول بين المسلمين والإرهابيين».

أما مجلة «لونوفال أوبسارفاتور» فلقد اختارت التطرف في إعادة نشرها لكل الرسوم على موقعها الالكتروني مع نية الاستفزاز و التأكيد على مساندتها وتآزرها مع المجلة الدنماركية جيلاندس بوستن، وفي محاولة منها أيضا لتوسيع رقعة التضامن للدفاع عن الثقافة التي تجمع الدول الغربية وعن القيم المشتركة الضامنة لحرية التعبير والإعلام.

من جهتها لم تتردد أسبوعية «كورييه أنترانسيونال» في إعادة نشر الرسوم الـ 12 كاملة في موقعها الالكتروني مع التبجح بقيم الحرية والديمقراطية في شكل مهاترة يشتم منها رائحة المزايدة على ما قيل ونشر لحد الآن في حق الرسول الكريم والمسلمين، وباسم حرية التعبير أيضا كتبت الأسبوعية «أنه علاوة على النقاش الدائر حول حرية التعبير واحترام القناعات الدينية، فإن المناسبة كانت سانحة للمصطادين في المياه العكرة من كل فج وصوب للاستحواذ على الموضوع» في إشارة الى الأصوات المسلمة التي نددت بالإساءة الى الرسول صلى اله عليه وسلم، وأضافت الأسبوعية «إليكم الـ 12 رسما التي نشرتها (جيلاندس بوستن) الدنماركية في 30 من أيلول (سبتمبر)، هل تستحق هذه الرسوم كل هذه الضجة؟» انتهى تعليق الأسبوعية.

وفي سياق هذا الموضوع، اكتفت يومية «لوموند» بإعطاء مساحة من التعبير الى ثمانية رسامين فرنسيين متخصصين في الكاريكاتير أجمعوا كلهم أن ثمة إشكالية كبيرة تحيط بتناول المسألة الدينية في المجال الإعلامي عموما والرسم الكاريكاتيري على وجه الخصوص، وندد الكاريكاتيري المشهور (بلونتو) في رسم له الجمعة «بالصاعقة التي نزلت على رسامي الكاريكاتيري في الصحافة والهزليين» في انتقاد مبطن الى الموقف الإسلامي الذي استهجن رسوم الإهانة في حق نبي الإسلام، وأفاد بلونتو في افتتاحيته بصحيفة «لوموند» تحت عنوان «كاريكاتير حر»، «إننا لا نقدر الى أي حد أصبح انتقاد الديانات مستحيلا»، ففي رأيه أن «الديمقراطية لا يمكنها أن تنشأ شرطة لمراقبة الرأي الحر ما عدا تلك التي تمس بحقوق الإنسان»، ولكن بلونتو لم يتساءل أبدا عن جدوى التهكم على مقدسات المسلمين في وقت عصيب باتت تمر بها العلاقات الدولية خاصة في علاقة الغرب مع المجتمعات الإسلامية بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) المشهود، كما أنه تجاهل معركة المفاهيم الحضارية والثقافية التي لم تحسم بعد سواء في هذا الخندق أو ذاك، فبالأمس فقط دعت الأسرة الدولية الى تقديم تعريف واضح للإرهاب نتيجة الخلط الواضح فيما هو مقاومة شريفة ومشروعة مثلما هو الحال في العراق المحتل وفيما هو إرهاب تستعمله تنظيمات مارقة لأغراض مختلفة، بالإضافة الى أن أية مقاربة لمسألة حرية التعبير يجب أن لا تتحول الى فكر معلب على خلفية إيديولوجية الهدف من ورائها هو تغليب ثقافة على أخرى.

وانضمت يومية لوفيغارو الى كتلة الصحف المدافعة على حرية التعبير من منظورها مكتفية بنشر رسم واحد فقط أقل إثارة واقل تهكما من شخص الرسول صلى الله عليه وسلم، مع فارق جوهري يتمثل في الإشارة الى مخاطر الإفراط في التذرع بشعار حرية التعبير، وفي هذا المنحى كتب إيف تريارد في افتتاحيته الجمعة «ان ممارسة الرقابة الذاتية قد تكون مفيدة في بعض الأحيان» فهو يرى أن «ما يبيحه القانون يمنعه الضمير الأخلاقي في بعض الأحيان» مضيفا «إننا نستطيع أيضا أن نقوم باستعمال سيئ لحرية الصحافة».

ساركوزي ينضم الى المبشرين بحرية التعبير

كعادته، خرج وزير الداخلية ووزير الديانات نيكولا ساركوزي عن اللياقة الدبلوماسية التي تقتضيها مثل هذه الظروف وواجب التحفظ على مسألة على قدر كبير من الأهمية والخطورة على علاقة باعتقادات الناس ودياناتهم، خاصة وأن الظروف الدولية الحالية مشحونة بالتشنج والتوتر وأن أي انزلاق في التعبير أو التوصيف من شأنه أن يؤجج مشاعر الغضب والنقمة، ويبدو أن ساركوزي لم يعتبر بعد من ثقل الكلمات التي نستعملها فلقد كادت فرنسا تحترق بسبب نعته شباب الضواحي الفرنسية من أصول مهاجرة بالحثالات والرعاع، ففي لقاء أجرته معه قناة «إل سي بي»، (خاصة) أكد ساركوزي أنه يفضل الإفراط في استعمال الكاريكاتير بدل الإفراط في الرقابة، منتقدا في ذات السياق حملة الانتقادات التي وجهتها الدول الإسلامية ضد الدنمارك «اني عندما أرى تلك الفتاوى الصادرة ضد الدنماركيين شعبا وجنودا فإن ذلك أمر في غاية الإزعاج» وحسب وزير الديانات فإن رفض المسلمين السخرية بمعتقداتهم يرى فيه «إيحاء بوجود خلل كبير في هضم المفاهيم الديمقراطية عند البعض» في إشارة ضمنية الى بعض الدول الإسلامية.

وبالنسبة لساركوزي فإن «المحاكم هي من تقاضي فيما إذا ثبتت تجاوزات في كاريكاتير ما، وليس السلطات الدينية، وليس حكومات الدول الإسلامية»، مشددا على تمسكه المطلق بحرية التعبير مفضلا المغامرة في «جرح مشاعر الأشخاص بدل المغامرة في ممارسة الرقابة»، وفي تعريفه للديمقراطية أوضح ساركوزي أنها تعني له «إمكانية الانتقاد وتبادل الحجج وأيضا الكاريكاتير خاصة عن طريق الرسم» مفيدا في نفس السياق أن «هذه هي الديمقراطية وهي ليست قابلة للتفاوض».

وعلى عكس ساركوزي، تبنى قائد الدبلوماسية الفرنسية فيليب دوست بلازي سياسة التهدئة ملحا في معرض تعليقه على موضوع رسوم الكاريكاتير التي أساءت الى الرسول صلى الله عليه وسلم، بأن «احترام الديانات هي من صلب مبدأ العلمانية المعمول به في بلادنا».

ادريس بنزكري: القضاء الجنائي ليس دائما أفضل طريق لمواجهة انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان

■ الرباط ـ «القدس العربي»: أكد ادريس بنزكري رئيس هيئة الانصاف والمصالحة بمدريد أن القضاء الجنائي ليس دائما أفضل طريق لمواجهة انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان، معتبرا أن كل مجتمع «مطالب بإيجاد النهج الأنسب لتحمل ماضيه».

وقدم بنزكري في لقاء نظم بالعاصمة الاسبانية مدريد على هامش زيارة يقوم بها تحليلا نقلته وكالة الانباء المغربية قارن فيه تجارب الانتقال الديمقراطي التي عرفتها عدة بلدان كإسبانيا والبرتغال واليونان الذين اختاروا طي صفحة الماضي بدون إنشاء لجان للحقيقة، وبلدان أمريكا اللاتينية الذين كونوا لجنا للتحقيق والقضاء الجنائي بينما اختارت بلدان أخرى من بينها المغرب طريق المصالحة من خلال الحقيقة وجبر الضرر.

وأوضح بنزكري أن «تمكين مجتمع من الخروج عن الصمت والتكلم بحرية عن خروقات الماضي لحقوق الانسان يعتبر في حد ذاته إحدى مظاهر العدالة» وأن المغرب اختار «جبر الضرر» الذي لحق بعائلات وضحايا انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان.

وقال إن «انشغالنا الأساسي منذ تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، كان هو البحث عن الحقيقة»، مشيرا الى أن أشغال اللجنة توجت بتقديم خلاصات وتوصيات تروم «وضع البلد نهائيا داخل النسق الديمقراطي».

وأكد بنزكري على أن هناك إجماعا من كافة الأحزاب على مواصلة الإصلاحات الضرورية وسن القوانين اللازمة لدمقرطة وتحديث البلاد، معترفا مع ذلك بوجود اختلافات متعلقة بوتيرة هذه الإصلاحات.

وأوضح «إننا لاحظنا وجود قطاعات محافظة سواء بالإدارة أو داخل الأحزاب السياسية الذين يؤيدون التغيير التدريجي، بينما توجد قطاعات أخرى عصرية ترغب في التغيير السريع».

وأجرى ادريس بنزكري رئيس هيئة الانصاف والمصالحة مباحثات مع ميغيل أنغيل موراتينوس وزير الخارجية الاسباني تركزت حول نتائج هيئة الانصاف والمصالحة.

وقال أن «موراتينوس أبدى اهتماما كبيرا بتوصيات وخلاصات أشغال هيئة الانصاف والمصالحة كما أعرب عن استعداد حكومته لدعم تكريس الديمقراطية بالمغرب».

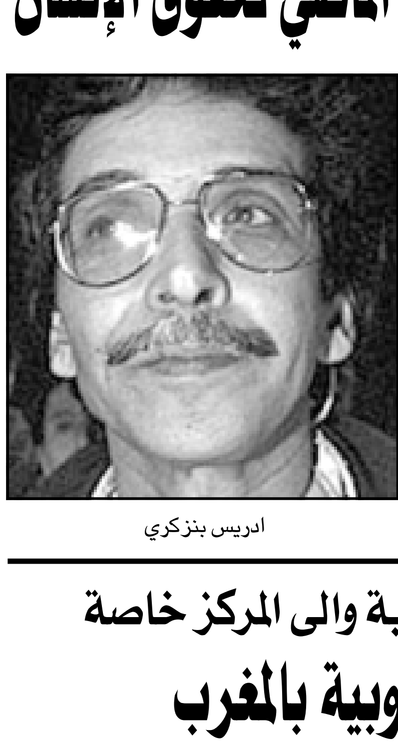

ادريس بنزكري

النيابة العامة: ما نشرته الاسبوعية حول تقرير المركز أساء الى المغاربة قاطبة والى المركز خاصة

رفض دفوع «لوجورنال إيبدومادير» ضد مؤسسة دراسات اوروبية بالمغرب

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

رفضت محكمة بالرباط طلب دفاع اسبوعية مغربية تحاكم بجنحة القذف ضد مؤسسة دراسات اوروبية تأجيل دراسة الملف واعلنت المحكمة الابتدائية بالرباط بعد انسحاب المدعى عليهما ودفاعهما من الجلسة النطق بالحكم في قضية المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية الذي يوجد مقره ببروكسيل ضد أسبوعية «لوجورنال إيبدومادير» يوم 16 شباط (فبراير) الجاري.

واعتبر ممثل النيابة العامة أن انسحاب دفاع الأسبوعية لا يستند الى أي أساس قانوني خاصة وأن دفاع الأسبوعية كان قد طلب خلال الجلسة الأخيرة تأجيل دراسة هذه القضية قصد تمكينه من الاطلاع على الوثائق المرفقة بالملف.

ورفض بوبكر الجامعي مدير اسبوعية «لوجورنال إيبدومادير» وفهد العراقي المحرر بالاسبوعية الجواب على أسئلة المحكمة وفضلا مغادرة قاعة المحكمة الشيء الذي شكل حسب النيابة العامة عرقلة لحسن سير العدالة التي تريد الوصول الى الحقيقة التي اضافت أن هذا التصرف يحرم بالتالي المتهمين من حقهما في الدفاع.

وقالت النيابة العامة ان ما نشرته الاسبوعية حول تقرير المركز أساء الى المغاربة قاطبة والى المركز خاصة وان ما نشر لا يستند الى أي حجة أو وثيقة من شأنهما أن يثبتا الوقائع المنسوبة للمركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية وأن جميع عناصر جنحة القذف محل المتابعة ثابتة.

وقدم عبد الرحيم الجامعي وعبد الرحيم برادة محاميا «لوجورنال إيبدومادير» مذكرة كتابية يعلنان فيها لهيئة المحكمة انسحابهما وموكليهما من الجلسة وذلك لعدم استجابة المحكمة للملتمس القاضي باستدعاء شاهدين يقيمان باسبانيا وفرنسا.

وقال محمد زيان محامي المركز الأوروبي أن الشاهدين معروفان بمواقفهما المعادية للمغرب ولا يمكن بالتالي اعتبارهما شاهدين يحظيان بالمصداقية والموضوعية.

وخلص تحقيق صحافي نشرته الاسبوعية حول تقرير اعده المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية حول المغرب ويتمحور حول تطورات نزاع الصحراء الغربية متهما جبهة البوليزاريو بالتعاون مع منظمات ارهابية وشبكات للتهريب في افريقيا ان التقرير اعد بناء على طلب السلطات المغربية و«يعتريه ضعف أي عمل ينجز تحت الطلب» و«المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية يمول ذاته على أساس عقود بحث ومهام وعلى أساس تبرعات، وعقود البحث هذه يمكن إبرامها مع شركات خاصة» وهو ما اعتبره المركز قذفا بحقه وتشكيكا بموضوعيته وعلميته.

واعتبرت النيابة العامة أن المقال موضوع المتابعة لا يخرق القواعد الأساسية لقانون الصحافة والنشر فحسب بل يخرق أيضا قانون الصحافيين المهنيين ومقتضيات ميثاق الهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير.

ونقلت وكالة الانباء المغربية الرسمية عن المحامي محمد زيان الذي يتولى الدفاع عن المركز الأوروبي للدراسات أن الأسبوعية «ارتكبت خطأ مهنيا» وأنه يتعين عليها نشر «اعتذار» في افتتاحية قد يكون عنوانها «الاعتراف بالخطأ» مضيفا أن المركز لا يرغب في أن يتم اعتقال الصحافيين لكنه يطالب بأن تنشر الأسبوعية اعتذارا للمركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية في صفحتها الأولى بتعويض بقيمة 5 ملايين درهم سيخصص لتمويل مشاريع تشرف عليها وكالة تنمية أقاليم الجنوب بهدف النهوض بأوضاع المرأة بالمنطقة .كما اقترح ان يخصص نصف هذا المبلغ لضحايا جبهة البوليزاريو التي تسعى لانفصال الصحراء الغربية واقامة دولة مستقلة عليها.

ودعا عبد الكريم الموساوي من هيئة المحامين بالرباط الى ضرورة احترام أسبوعية «لوجورنال إيبدومادير» لأخلاقيات المهنة وأبرز أن المقال موضوع المتابعة كان يجب أن يستند الى حجج دامغة حتى لا يتم تغليط الرأي العام .

وأعرب عن اتفاقه مع وجهة النظر التي دافع عنها المحامي زيان حول التعويض المطلوب من قبل الطرف المشتكي وضرورة تقديم الأسبوعية لاعتذارها للمركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية.

وأكد عبد الرحيم الجامعي أحد محامي أسبوعية «لوجورنال إيبدومادير» أن هذه المحاكمة «لا تحترم أي مسطرة قانونية» وانها «تهدف الى إسكات الأسبوعية الى الأبد» مضيفا أن «القضاء ليس مستقلا ولا يمكن أن يحظى بثقة المتقاضين».

ويتابع المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية أسبوعية «لوجورنال إيبدومادير» بتهمة القذف على إثر نشرها بتاريخ ثالث كانون الاول (ديسمبر) 2005 مقالا حول تقرير للمركز بعنوان «جبهة البوليزاريو هل هي شريك ذو مصداقية في المفاوضات أم هي من مخلفات الحرب الباردة وعائق أمام حل سياسي لقضية الصحراء الغربية».

واكد رئيس المركز كلود مونيكي أن الأسبوعية شككت في مناهج عمل وأخلاقيات واستقلالية مركزه معربا عن صدمته لهجوم الأسبوعية الجارح.

وتأتي محاكمة اسبوعية «لوجورنال إيبدومادير» في وقت تنظر فيه المحاكم المغربية خاصة بالدار البيضاء والرباط في عدد من الملفات التي تقدم فيها صحف للمحاكمة الا ان المسؤولين المغاربة يقولون ان الحكومة ليست طرفا في كل هذه الملفات حيث ان بعضها دعوات من اطراف مدنية ومن بينها المركز الاوروبي للدراسات الاستراتيجية ضد هذه الصحف.

وكانت محكمة بالدار البيضاء قد اجلت الى الاثنين القادم النظر في ملف اسبوعية الايام المتابعة من النيابة العامة لنشرها تحقيقا حول الحريم في القصر الملكي المغربي ونشرها صورا لافراد من العائلة الملكية دون اذن مسبق من الديوان الملكي. كما تتابع اسبوعية «المشعل» واسبوعية «البيضاوي» واسبوعية «الاسبوعية الاخرى» وصحيفة «لامانيانا» شبه الرسمية كما قضت محاكم بالدار البيضاء بغرامات عالية ضد اسبوعيات مستقلة.

واثارت هذه المحاكمات قلقا في الاوساط الصحافية ولدى المنظمات والجمعيات الناشطة في ميدان حقوق الانسان وحرية التعبير التي نظمت خلال الايام الماضية وقفات احتجاجية امام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء ومقر وزارة العدل بالرباط حيث تعتبر هذه المنظمات سلسلة المحاكمات نهجا جديدا للتضييق على حرية التعبير والصحافة واصدار احكام بغرامات عالية بدل احكام السجن التي قد تثير احتجاجات دولية.

منع اي رسوم تقريبية تعرف عن اعضاء هيئة المحلفين

زكريا موسوي اول متهم يحاكم في الولايات المتحدة في اطار هجمات ايلول

الكسندريا (الولايات المتحدة)
من ميكايلا كانسيلا كيفر:

تبدأ الاثنين قرب واشنطن محاكمة الفرنسي زكريا موسوي في اول محاكمة في الولايات المتحدة لها علاقة مباشرة بهجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001 على ان تبدأ المحكمة عملها باختيار هيئة المحلفين.

واوقعت هذه الهجمات نحو ثلاثة الاف قتيل بعد ان انهار برجان ضخمان من 110 طبقات، واصيب مبنى وزارة الدفاع البنتاغون بأضرار جسيمة.

كما تسببت باغلاق بورصة وول ستريت ستة ايام.

واقر موسوي في الثاني والعشرين من نيسان (ابريل) 2005 امام محكمة فدرالية في الكسندريا (ولاية فيرجينيا في شرق البلاد) علاقته بهذه الاعتداءات.

وموسوي هو الشخص الوحيد في الولايات المتحدة الذي يتهم بالتورط في هذه الهجمات. فالعقل المدبر لها خالد الشيخ محمد الرجل الثالث في القاعدة اعتقل في اذار (مارس) 2003 ولا يزال في سجن امريكي سري لم يكشف عن مكانه.

اما رمزي بن الشيبة الذي يعتقد انه المخطط لهذه الهجمات فقد اعتقل عام 2002 وهو ايضا في سجن سري لم يكشف عن مكانه. وجاء في القرار الاتهامي ان هذا الفرنسي المتحدر من بلدة سان جان دو لوز (جنوب غرب البلاد) ويحمل شهادة ماجستير في التجارة الدولية اقر بالتورط في «23 واقعة».

وقال موسوي المعروف باسم ابو خالد الصحراوي حسب ما جاء في القرار الاتهامي انه كلف بمهاجمة البيت الابيض. وقد فشلت هذه الخطة بسبب اعتقاله في 16 آب (اغسطس) 2001 في ايغان في ولاية مينيسوتا شمال الولايات المتحدة لانه لم يكن يحمل تأشيرة دخول قانونية.

وتعتبر الحكومة الامريكية ان موسوي وان لم يشارك مباشرة في اعتداءات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر)، يستحق عقوبة الاعدام لانه كان يعرف بها «وكذب لافساح المجال امام (اخوانه في القاعدة) بمواصلة العملية».

وقال موسوي للقاضية المكلفة الملف ليوني برينكيما التي كانت تريد التأكد من انه واع لاهمية ما يقوله «انها لميزة بالنسبة الي ان اعلن بانني مذنب. لقد قرأت اكثر من عشر مرات تسلسل الوقائع. نعم انا موافق عليها».

وبما ان موسوي اقر بالوقائع فان المحاكمة ستتركز على نوع العقوبة التي ستصدر بحقه.

ويقوم الاثنين 500 شخص مرشحين ليكونوا اعضاء في هيئة المحلفين تم اختيارهم بالقرعة في ولاية فيرجينيا بملء استمارة قد تساعد المحامين والهيئة الاتهامية في كشف الذين يفتقدون منهم الى الحيادية.

وسيقدم القاضي لهم بشكل مقتضب عرضا للقضية بحضور موسوي. وابتداء من الخامس عشر من شباط (فبراير) سيتم استدعاؤهم لاختيار من سيبقى ومن سيتم استبعاده عن هيئة المحلفين.

وقال احد المحامين ادوارد مكماهون لوكالة فرانس برس ان الحصول على هيئة محلفين حيادية بعد الصدمة الكبيرة التي اصابت الامريكيين اثر هجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) سيكون «تحديا فريدا من نوعه».

وفي حال لم يحصل اي تأخير فان المحكمة ستبدأ مداولاتها في السادس من اذار (مارس) المقبل بعد ان تكون اختارت هيئة المحلفين التي ستنظر في ما اذا كان موسوي يستحق حكم الاعدام او السجن المؤبد. وسيتوالى الشهود والخبراء على المحكمة تحت اعين رسامين بما ان التصوير ممنوع.

ويبقى السؤال الكبير: كيف سيتصرف موسوي امام المحكمة وهو الذي لا يخفي عداءه المكشوف لليهود وللولايات المتحدة؟

ويؤكد محاموه الذين يرفض مقابلتهم منذ اشهر انهم يجهلون كيف يمكن ان يتصرف. وسيسعون الى الحؤول دون صدور حكم بالاعدام عليه عبر اقناع المحكمة بأنه مصاب بمرض عقلي. كما سيحاولون التأكيد ان الحكومة كانت تعلم عن الهجمات اكثر من موسوي نفسه. ومنعت القاضية المكلفة محاكمة موسوي اي رسوم تقريبية تتيح التعرف على هيئة المحلفين وذلك في قرار نشر الخميس.

وقالت القاضية ليوني برينكيما «بسبب الاهتمام الكبير لوسائل الاعلام والشعب في هذه القضية، يطلب عدم الكشف عن هوية اعضاء هيئة المحلفين المحتملين واولئك الذين سيعتمدون بشكل نهائي في هذه القضية».

المغرب: تأجيل النظر في قضية معتقلي غوانتنامو السابقين

■ الرباط ـ «القدس العربي» قررت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بمدينة سلا الجمعة بناء على طلب من هيئة الدفاع إرجاء النظر في قضية المغاربة الخمسة الذين كانوا معتقلين بغوانتنامو ويوجد اثنان من بينهم في حالة اعتقال فيما يتابع الثلاثة الاخرون بحالة سراح.

ومن المقرر ان تعود محاكمة هؤلاء الخمسة المتهمين بالانتماء لتنظيم القاعدة يوم 3اذار (مارس) المقبل.

ويتابع المتهمون الخمسة، وهم عبد الله تبارك ورضوان الشقوري ومحمد أوزار وإبراهيم بنشقرون ومحمد مزوز الذين سلمتهم الولايات المتحدة الامريكية للسلطات المغربية في فاتح اب (اغسطس) 2004 بتهم «الانضمام الى عصابة إجرامية وعدم التبليغ عن جرائم المس بأمن الدولة وتقديم مساعدة لعصابة إجرامية عن طريق نقل أموال وتسليمها الى مغاربة يكونون عصابة ضد المصالح المغربية والمشاركة في تزوير جواز سفر واستعماله».

ويتابع المتهمان محمد مزوز وإبراهيم بن شقرون اللذان مثلا في حالة اعتقال امس متورطين في قضية اخرى وهي ما تعرف بقضية محمد الرحا وهو بلجيكي من أصل مغربي المتابع في إطار قانون مكافحة الإرهاب لمحاولاته تجنيد شبان مغاربة للقتال ضد القوات الامريكية في العراق. وفي نفس الاطار مثل الجمعة لأول مرة أمام غرفة الجنايات الابتدائية بنفس المحكمة 12 شخصا توبعوا في إطار قانون مكافحة الإرهاب.

وتتابع هذه المجموعة التي كانت تضم 20 شخصا من بينهم ثمانية قاصرين أحيلوا على غرفة جنايات الأحداث باستئنافية الرباط بتهم «الاعتداء عمدا على سلامة الأشخاص والسرقة وانتزاع الأموال وحيازة أسلحة خلافا لأحكام القانون وتكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق وتقديم مكان للاختباء».

وكانت النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالرباط قد أفادت في بلاغ لها أنها توصلت من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في 12 اب (اغسطس) الماضي بملف 13 متهما من بينهم 6 متهمين سلمتهم السلطات الجزائرية لنظيرتها المغربية وكان هؤلاء المغاربة وهم مصطفى الخيري وعبد الوهاب البهلولي وعبد الحق البصراوي وخالد لمرابطي وجواد عوام وعبد الاله الرضواني قد دخلوا الجزائر سرا في محاولة للانضمام الى صفوف الجماعة الجزائرية للدعوة والقتال بهدف تلقي تدريبات عسكرية لديها.

وأوضح المصدر ذاته أن البحث مع هذه المجموعة «أسفر عن اكتشاف خلية للسلفية الجهادية بمدينة سلا تقيم علاقات بأتباع الجماعة الجزائرية المذكورة أسسها مصطفى الخيري الذي تمت مبايعته أميرا من طرف المسمين طارق الشرقاوي وعبد الوهاب البهلولي ومنصف الزيتوني وعبد الحق البصراوي وعبد الاله رضواني وجواد عوام ولحسن بنموسى».

وأضاف أن هؤلاء قد «تشبعوا بأفكار السلفية الجهادية الداعية الى تكفير الأنظمة الحاكمة واللجوء الى العنف كوسيلة للتغيير، وشرعوا في تنفيذ مخططاتهم انطلاقا بما يسمونه بالفيء، وقاموا بعملية سرقة همت بعض المواطنين، واستقطبوا عدة أشخاص لتدعيم الخلية».

وقررت المحكمة في آخر جلسة الجمعة إرجاء النظر في هذا الملف الى 10 اذار (مارس) المقبل من أجل إعداد الدفاع .

وقررت المحكمة إرجاء النظر الى ثالث اذار (مارس) المقبل في ملف آخر يتابع فيه أربعة أشخاص بتهم «تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق من أجل إعداد الدفاع».

أئمة المساجد الجزائرية يستنكرون الرسومات المسيئة لخير خلق الله ويدعون رؤساء وملوك الدول الاسلامية الى عدم الاكتفاء بالتنديد

الجزائر ـ «القدس العربي»
من مولود مرشدي:

شن أئمة المساجد الجزائرية خلال صلاة الجمعة حملة على الدول الأوروبية ومختلف الصحف التي نشرت صورا مسيئة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. واسف امام الجمعة الذي نقل التلفزيون والإذاعة الرسمية خطبته على صمت وتخاذل الأمة المحمدية في الرد على المسيئين على الرغم من ان تعدادها يفوق مليار نسمة وقال إننا نملأ الأرض شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ولكن لا حياة لمن تنادي.

واضاف في ان الامر لما وصل الى هذا الحد من درجة الإساءة فانه لم يعد هناك مجال للاستنكار والتنديد لان الكلمات الجوفاء لم تعد تحمل في طياتها الا الخزي والعار ولذلك فان الواجب على كل المسلمين ان يفيقوا من سباتهم للدفاع عن نبيهم وان يخرجوا عن صمتهم المخزي حتى تعتذر أوروبا وتعترف بأخطائها.

واشار ان الصحيفة المذنبة تأسفت ولكن ذلك لا يكفي لان الفرق شاسعا بين التأسف والاعتذار من منطلق انه يتعين على كل مسلم ان يدافع على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

ودعا في هذا الشأن أيضا كل الرؤساء والملوك في الدول الإسلامية والعربية الى الدفاع عنه لان «الإيمان لا يكتمل الا اذا جعلناه أفضل من انفسنا وابنائنا وابائنا».

ومن جهة اخرى دعا امام مسجد المؤمنون بحي بلكور الشعبي بالعاصمة امس بطريقة ضمنية الى مقاطعة المسلمين السلع والمنتجات الدنماركية والنرويجية عقابا لها على تجرؤ صحافتها بنشر صور مشينة عن الرسول عليه الصلاة والسلام. ودعا الشيخ عز الدين المسلمين الى الاستفاقة.

وبعد استنكاره لمختلف الرسومات المنشورة من قبل الصحافة الدنماركية او من صحافة الدول التي أعادت نشرها فيما بعد، فقد قال أنهم ارادوا من خلال فعلتهم ان يختبروا رد فعلنا واذا كان الرد سلبيا فانهم سيذهبون الى ابعد من ذلك في الدوس على المقدسات الاسلامية.

وعلى صعيد اخر نشرت اسبوعية «الرسالة» الجزائرية ذات التوجه الاسلامي التي تصدر عن مجموعة السفير في عددها الذي نزل الى السوق امس ثلاث صور كاريكاتورية من تلك الرسومات.

وبرر مدير نشر الصحيفة بركان بدربالة في تصريح لـ «القدس العربي» ذلك بالقول ان اعادة النشر لا تعني تشجيع الإساءة الى الرسول الكريم بقدر ما هو اطلاع للرأي العام الجزائري بحجم المساس بخير خلق الله، وبذلك اتخاذ اجراء الرد على المسيئين.

واضاف ان الرسالة ارفقت تلك الرسوم نداء الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الداعي الى اتخاذ موقف موحد ضد هذا التعدي السافر على الاسلام والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. اضافة الى صور الرسامين وقسيمة استنكار بعنوان سفارة الدنمارك بالجزائر يقوم القارئ بتقطيعها وتوجيهها اليها. كما دعت الرسالة بصفة علنية الى مقاطعة السلع الدنماركية ونشرت مجموعة المنتجات التي تسوق في الجزائر.

وكانت وزيرة الثقافة خليدة تومي أكدت في اجتماع لوزراء الثقافة العرب ونظرائهم من دول امريكا اللاتينية الذي انتهت اشغاله امس بالجزائر طالبت دولتي الدنمارك والنرويج الى عدم الاكتفاء بالتأسف ولكن ايضا باعطاء ضمانات بعدم تكرار المساس باقدس المقدسات لدى الامة الاسلامية.

كما نقلت الاذاعة الجزائرية الناطقة بالعربية تقارير ساخنة من مراسليها في كل من المانيا وفرنسا والاردن والاراضي الفلسطينية حول تداعيات نشر صحف اوروبية للرسومات تضامنا مع الصحيفة الدنماركية والادعاء ان ذلك يدخل في اطار حماية حرية التعبير.